مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد:25 عدد: 61 السنة:2021

تطور المجتمع المدني في المغرب العربي
ودوره في عملية التحول الديمقراطي

The Evolution of civil society in the Maghreb and its Role in the Process of democratic transition

صافى منير [1]
طالب دكتوراه جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم
mounir.saffa@univ-mosta.dz
بقنيش عثمان
جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم
Bekenniche_o@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2020/08/30 القبول 2021/06/18 النشر على الخط 2021/11/30
Received 30/08/2020 Accepted 18/06/2021 Published online 30/11/2021

ملخص:

لقد كان لحركة المجتمع المدني في المغرب العربي(الجزائر، المغرب،تونس) أدورا مهمة عبر مراحل تاريخية مختلفة استطاع من خلالها أن يتبث وجوده ،كما كان مؤثرا في التوجهات والمواقف التي اتخذتها هذه الدول خاصة في ظل ما عرف با"الحراك العربي"، بحيث تمكن من الضغط على الأنظمة الحاكمة مما جعلها تستجيب لمطالبه ،وتقوم بعدة إصلاحات.وفي هذه الورقة البحثية نحاول أن نتتبع مسيرة المجتمع المدني في المغرب العربي مبرزين تجاربه وإنجازاته ،وكذا الوقوف على أهم التحديات المستقبلية التي تواجه.

الكلمات المفتاحية: مجتمع مدني، تحول ديمقراطي، المغرب، الجزائر، تونس.

Abstract:

The civil society movement in the Maghreb-Algeria, Morocco, and Tunisia-has played an important role through various historical stages thanks to which it has been able to prove its existence. It has also played an important role in the trends and positions adopted by these countries, especially in light of the "Arab movement" so that it succeeded in putting pressure on the regimes in power which led these to respond to its demands and to implement several reforms. In this research, we try to follow the progress of the civil society in the Maghreb, highlighting its experiences and achievements, as well as identifying the most important future challenges it faces.

Keywords: civil society , democratic transition, Morocco, Algeria. Tunisia

[1]– المؤلف المرسل: صافي منير البريد الإلكتروني: **mounir.saffa@univ-mosta.dz**

1. مقدمة:

قد يجري إشراك المجتمع المدني على المستويين السياسي والاقتصادي عن طريق المنتديات أو تنظيمات رجال الأعمال أو المجالس الاقتصادية والاجتماعية ، ويكون دوره حينئذ مكملا للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها القادة السياسيون والأجهزة الإدارية التابعة لهم، ولكن ثمة دور آخر للمجتمع المدني بوصفه كيانا متميزا عن الدولة والمجال السياسي بحيث تغطي المنظمات غير الحكومية التي يتكون منها المجتمع المدني قطاعات الحياة الاجتماعية التي يفترض أن رجال السياسة العامة يديرونها ولكن نشاطها يبدأ من منظور مختلف عن نظرة أحزاب المعارضة أو الموظفين التنفيذيين[1]، ويمكن للبعض منها أن يتعارض نشاطها مع إجراءات الدولة كما في حالة منظمات حقوق الإنسان ولكن بعضها الآخر مثل تلك التي تعمل في مجال البيئة أو العمل الإنساني *تعمل مكملة لها أو تحل محلها بالكامل ولكنها جميعا نظريا على الأقل مستقلة عنها، ولا تهتم كثيرا باستراتيجيات السلطة السياسية سواء على المستوى المحلي أو القومي.

ولمدة طويلة كانت الأنظمة السياسية في الوطن العربي خاصة ذات الحزب الواحد تمنع تماما أو بالكاد أي نشاط تجمعي خوفا من منافسته لاحتكارها لسلطة، فمساحة الحريات المتاحة كانت محدودة مقارنة بمواقع كثيرة في العالم[2]، وهذا ما يفسر تراجع دور المجتمع المدني وضعفه في الأقطار المغاربية ومنذ الثمانينات بدأت الإيديولوجية النيوليبرالية المنتصرة تستخدم الخطاب التحرري ذي الطابع الديمقراطي والإنساني مما أكسبها الكثير من الجاذبية لدى الطبقات الشعبية التي عانت كثيرا من الإقصاء والتهميش من الحكم الاستبدادي وفي الوقت نفسه اضطرت الأنظمة الحاكمة في تلك البلدان تحث ضغط خطط التكيف الهيكلي، والإصلاحات النيوليبرالية التي فرضتها المنظمات الدولية (الصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية) والدول الغربية إلى تعديل أنظمة الحكم بها والقبول بوجود تنظيمات تجمعية مستقلة[3]، وعلى ضوء ما سبق ذكره نحاول أن نستعرض مسيرة المجتمع المدني من خلال تجاربه الماضية ونتسأل عن دوره المستقبلي في واقع متغير على أساس أنه وسيلة لقيادة المجتمعات المغاربية نحو تطور ثقافي واقتصادي قادر على كسب المزيد من الحريات .

أهداف البحث: نسعى من خلال هذا البحث الوصول إلى تحقيق النقاط التالية:

- تتبع مسيرة المجتمع المدني في دول المغرب العربي.
- إبراز أهمية ومكانة المجتمع المدني في دول المغاربية من خلال الدور الذي لعبه لتحقيق التحول الديمقراطي.
- التعرف على الإصلاحات التي نتجت عن الحراك العربي.

– المنهج المعتمد: لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد مفهوم المجتمع المدني وتحليل العلاقة بينه وبين السلطة إلى جانب الاستعانة بالمنهج التاريخي من أجل سرد وقائع وأحداث سابقة.

---

[1] سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية، (قراءة عربية نقدية)، مركز البحوث العربية مع التعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع،القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص30.

* مارست الجمعيات الخيرية الإسلامية نشاطها في المجتمع المصري وفق تقاليدها القديمة المبنية على نظام الحبوس أو الوقف وقد سبقت المنظمات الغير الحكومية الحديثة.

[2] باقر النجار، المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، 21 – 22 جوان 2004، الإسكندرية، ص59.

[3] سمير أمين وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 35.

2. تشكل المجتمع المدني في المغرب العربي:

إن الحديث عن المجتمع المدني في الحقل التأملي العربي يعود إلى ثلاثين سنة بعد الاستقلالات الأولى، وحوالي خمسين سنة على نشأة الجمعيات والأندية التحررية الأولى وتحديدا في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) وتعتبر هذه المرحلة التاريخية أي الاستعمار والاستقلال بمثابة الإطار الزماني لتطور مفهوم المجتمع المدني ونموه في المغرب العربي.

1.2 مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة :

كما أن إنشاء المجتمع المدني يرجع إلى العالم الحديث، فهو وحده الذي اعترف له بالحق في الوجود، بحيث صار من سمات هذا العصر كأحد أهم قنوات المشاركة في إدارة الشأن العام، التي تعتمد على مساهمة المواطنين في تقرير مصيرهم عن طريق طرح القضايا العامة للمجتمع المتعلقة بالحرية، والعدالة الاجتماعية، والموطنة، حرية الإعلام والصحافة وحقوق المرأة.

1.1.2.تعريف المجتمع المدني:

ا)المدلول اللغوي:

تجدر الإشارة بداية أن مصطلح المجتمع المدني هو مصطلح غربي يلفظ باللغة الفرنسية société civile ، société كلمة لاتينية تعني المجتمع، أما civil فهي ذات أصل لاتيني ويقصد بها المواطنة وفي الترجمة العربية لا تحمل دلالات المواطنة، وإنما التمدن والمدنية وهو المكان الذي اجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة لعوامل مختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام[1]. ولم يظهر هذا المصطلح في اللغة العربية إلا في أواخر السبعينات تحديدا في بيروت عام 1992[2]، فقبل هذا التاريخ لم يكن اللفظ متداولا وشائعا بالرغم من وجود المجتمع المدني، كما استخدم أيضا في قمة برشلونة (27-28 نوفمبر 1995) الوثيقة المؤسسة للشراكة الأورومتوسطية الموقعة من طرف الإتحاد الأوروبي إلى جانب 12 دولة متوسطية، وقد خصص المحور الثالث من الوثيقة للمجال الاجتماعي والإنساني، فلأول مرة يستعمل مصطلح المجتمع المدني في وثيقة رسمية والتي أكدت على ضرورة وجود مجتمع مدني حر كشرط أساسي لنجاح الشراكة الأورومتوسطية في جميع جوانبها[3].

ب) المدلول الاصطلاحي:

إن مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي أصبحت تتردد كثيرا في الخطاب العالمي المعاصر، وذلك بسبب تعاظم فاعليته واتساع مساحة أدواره على المستويات المحلية والقومية والعالمية على السواء[4]، فقد عرفه البنك الدولي على أنه "مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المالية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام أو التراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات "[5]،ومن جانبه عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمات المجتمع المدني بأنها مجموعة الروابط والجمعيات التي ينظم بها المجتمع نفسه بصورة طوعية، وهي تشمل النقابات والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات

---

[1] وداد غزلاني، واقع المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق الرشادة، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، العدد 05، 2015، ص 36.

[2] أنظر أشغال الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت، يناير 1992 وصدرت على شكل كتاب جماعي، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، سبتمبر 1992.

[3] Paul Balta, l'émergence de la société civile, Revue Panoramiques, N°41, 1999, p 164.

[4] علي ليلة، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة لأنجلو المصرية،القاهرة، الطبعة الأولى، 2007، ص 15.

[5] نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيد وتقييم السياسات العامة، دراسة حالة الجزائر، 2009/1989، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص38.

النسائية والثقافية واللغوية والدينية، والجمعيات الخيرية ورابطات رجال الأعمال، والنوادي الاجتماعية والرياضية والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمعات المحلية، وجماعات البيئة والروابط المهنية والمؤسسات وإن كانت جزءا من المجتمع المدني ومن الدولة على حدى سواء في حال تمثيلها في البرلمان[1]، ويرى" **ريمون هيميبوش**" **Raymond A.Himmebush** بأن المجتمع المدني في إطار كونه تعبيرا أساسيا في الانتقال التعددي المستقر فإن المجتمع المدني الحيوي يثمتل في شبكة الاتحادات طوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل على احتواء الانقسامات الاجتماعية،و تشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنه يعمل على ربطها بالدولة وسلطتها [2]، واستنادا لما سبق يمكن أن نقدم تعريفا إجرائيا مفاده أن المجتمع المدني هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومختلف التنظيمات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها قصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والاتحادات المهنية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والمنظمات الغير الحكومية[3].

2. 1.2 علاقة المجتمع المدني بالدولة:

إن تحديد علاقة الدولة "كمجتمع سياسي" والمجتمع المدني هو أحد الرهانات الانقلابية التي أحدثها ماركس في مواجهة فلسفة هيغل "فالعائلة والمجتمع البرجوازي هما أحد أجزاء الدولة، وهما حقائق روحية موجودة للإرداة، هما بعض الوجوه لوجود الدولة، عائلة مجتمع مدني برجوازي وهما بذاتهما الدولة، وهما المرمى[4]، وهكذا فإن دور المجتمع المدني هو ميدان الحياة الاجتماعية المنظمة والتطوعية، ومن ناحية نشاطه فهو عمليا لا يتحرك انفراديا لكن في إطار جماعي لأنه يضم على الخصوص المنظمات النقابية وأرباب العمل (الشركاء والاجتماعيين) والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية التي لا تخضع بصورة مباشرة لسلطة مركزية فالمجتمع المدني فضاء يتحرك فيه الأفراد بقدر كبير من الحرية، بحيث يختار بعض خياراته بالكيفية التي تروق له ويوظف بعض أنشطته في مجالات يقررها، ويستغل بعض وقته في النشاطات التي يقتنع بجدواها، ويعبر عن مواقفه في قضايا تمس حياته وحياة مواطنيه وبمختلف الوسائل القانونية أو المعيارية المتاحة وهذا الفضاء لا يخضع لسلطة مركزية، بمعنى أن الأجهزة الرسمية للدولة لا تتدخل في تنظيمه تدخلا مباشرا ولكن بشرط أن يحترم الأفراد القوانين النافذة، وألا يقوموا بعمل يخالف هذه القوانين واللوائح والتنظيمات[5]،وقد ازداد دوره وقوة تأثيره في تشكيل السياسات العامة على الصعيد الدولي خلال العقدين الماضيين ويتضح هذا النشاط جليا عن طريق حملات الدعاية الناجحة التي استطاعت استقطاب آلاف المؤيدين في شتى أنحاء العالم حول قضايا معينة مثل حظر الأنغام الأرضية وحماية البيئة ومكافحة الفقر وخدمة القضايا الوطنية. وعلى العموم فإن الشئ الذي ينبغي التأكيد عليه هو أن المجتمع المدني ليس المقصود به إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة،إذ أن فاعلية المجتمع المدني تتضمن أهداف أعمق وأوسع من المعارضة ،إنها المشاركة بمعناها الشامل (اقتصادية ،اجتماعية

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، نيويورك، يناير، 1997، ص9.

[2] وداد غزلاني، المرجع السابق الذكر، ص37.

[3] المرجع نفسه ،38.ص.

[4] آمال حجيج وآخرون، المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2013، ص150.

[5] المرجع نفسه.ص.97.

،سياسية)وبالتالي فإن المشاركة على هذا النحو تتيح له الفرصة على مراقبة وضبط وتصحيح مسار كافة البني الاجتماعية بما فيها الدولة،وبناءا على هذا المنطق يصبح ليس بالضرورة أن تكون علاقة المجتمع المدني بالدولة تتسم بالتناقض والعداء والمواجهة[1].

3.1.2 الجذور التاريخية للمجتمع المدني في دول المغرب العربي:

إن بعض مكونات المجتمع المدني في الفضاء المغاربي كانت موجودة خلال فترة الاستعمار، فأثناء تلك الفترة حافظت البلاد على بعض مكونات المجتمع المدني التقليدية، أي التي عرفت خلال الفترة التي سبقت الهجوم الأوروبي على المنطقة، من هذه المكونات يمكن ذكر المؤسسة الدينية المتمثلة في إدارة المساجد والأحباس والطرق الصوفية، والزوايا، كما وجدت أيضا جمعيات خيرية وأهلية للرعاية اليتامى والفقراء، واعتنت بتعليم الكبار والتعليم الديني، بل لعل التنظيمات التي قامت بالدور الرئيسي في صد عدوان الغزو الغربي كانت تنظيمات غير رسمية[2] ، فقد تولت هذه التنظيمات الأهلية تنظيم جميع الأنشطة المتصلة بالدفاع عن التراب الوطني وبعضها استمر لعشرات السنين، وكانت ندا لجيش دولة عصرية وقوية، وكانت البداية مع حركات شباب أقطار المغرب العربي بحيث نشأت حركة الشباب التونسي عام 1907 وحركة شباب الجزائر 1914 وحركات شباب المغربي سنة 1919، وعليه وبالنظر للمصير المشترك لأقطار هذه المنطقة فإن أمل بعث مشروع استقلال جمهوريات شمال إفريقيا رواد هذه الحركات منذ 1960، غير أن هذا الوضع ما لبث أن تغير وبدأت تظهر مع بداية العشرية الثانية من القرن العشرين حركات التحرر الوطني فتم تأسيس الدستور التونسي سنة 1926، وحزب الاستقلال المغربي 1943 وكان الهدف من هذه الحركات السياسية والنضالية هو محاربة الاحتلال الأجنبي وإنشاء مغرب عربي كبير[3].

2.2 واقع المجتمع المدني في البلدان المغاربية والتطورات التي طرأت عليه:

إن القمع العنيف والتهميش والإقصاء الذي مارسته حركة الدولة على المجتمع ،واختزال المجتمع المدني في دور العامل المساعد للدولة، لم يمر دون منزعات وأحداث، فمسيرة الدول المغاربية تكاد تكون متطابقة مع نوع من الاختلاف ارتبط بظروف خاصة بكل دولة ساهمت في تشكيل المادة الأولية للمجتمع المدني المغاربي الذي لم يكن للدول أن تسمح به لأسباب سياسية بالدرجة الأولى.

1.2.2 تجربة المجتمع المدني في تونس :

لقد زخرت تونس بوجود العديد من الجمعيات التي لم تكن تتعامل مباشرة مع السياسة إلا أن معظمها كان يتعامل مع النواحي الاجتماعية والفنية بل الموسيقية تحديدا وترسيخ الموسيقى الشرقية، ويعد هذا العمل سياسيا بالدرجة الأولى لأنه يحافظ على الهوية وسط موجات التأثير الخارجية الغزيرة والمحافظة على الهوية التي تصل في نهاية المطاف إلى المحافظة على العروبة، وبالتالي تصبح عملا سياسيا، كما أن أول ربطة للدفاع عن حقوق الإنسان في الوطن العربي ظهرت في تونس عام 1977، وتكونت أيضا منظمات رجال الأعمال، ونوادي رياضية إلى جانب الجمعيات النسائية[4]: بحيث كان الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة آنذاك ينادي بضرورة إشراك المرأة في مشروع إقامة الدولة الحديثة، و توفير لها الفرص للمشاركة في كافة الجوانب الحياة، و عدم التعامل معها على أنها شريحة منعزلة عن حركة المجتمع، بالإضافة إلى الدور الذي نهضت به مدونة الأحوال الشخصية في التأثير في بنية الأسرة وتغيير وضع المرأة، وهي المدونة التي تحولت إلى علامة رمزية يفاخر بها النظام

[1] بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص110.

[2] آمال حجيج وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص99.

[3] إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012 ص79.

[4] باقر النجار، المرجع السابق الذكر، ص 85.

البورقيبي وعلامة تمايزية ينفرد بها. ووصفت تونس آنذاك أنها مخبر للحداثة العربية على حد تعبير بول بلاط[1] La Tunisie est un laboratoire de modernité Arabe ، لكن سرعان ما تغيرت الأوضاع بعدما تمكن الحبيب بورقيبة من فرض هيمنته السياسية على تونس، وتحول المجتمع المدني إلى مجرد ديكور مسلوب من كل قدرة على المشاركة في إدارة شؤون البلاد.

2.2.2 تجربة المجتمع المدني في الجزائر:

أما في الجزائر فإن موت الرئيس هواري بومدين المفاجئ سنة 1978 اعتبر من الفرص الثمينة المخلة بالتوزانات والتي عرفت بعض القوى كيف تستغلها لحسابها على حساب مجموعات ومؤسسات أخرى ترتب عنها فيما بعد أزمة نظام سياسي غير قادر على الحفاظ على الشرعية القديمة أو حتى اكتساب شرعية جديدة أو توسيع قاعدته الاجتماعية، وثمة اتفاق على أنها أزمة متعدد الأبعاد انعكست سلبا على علاقات المجتمع بالدولة، وكانت لها بالطبع نتائج هامة شكلت الأرضية الأساسية للمعارضة الشعبية ،بدأت بالانتفاضات الاجتماعية التي قام بها شباب بعض المدن الجزائرية وكانت المؤشر الذي لم يحسن النظام السياسي قراءته[2] بمثابة مرحلة جديدة تميزت بصعود الحركة الاجتماعية الشعبية التي انتقدت بشدة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأبدت عداءها للنظام السياسي انتهى بأحداث أكتوبر 1988 العنيفة، ولا شك أنه رغم ما وقع من قمع خلال هذه الأحداث على يد قوات الأمن والجيش لا يمكن لأحد أن ينكر أنه كانت هناك استجابة كبيرة من طرف الحكام لهذه الوقائع، ثم إن اهتمام الملاحظين لم ينصرف إلى صدق هذه الاستجابة أوزيفها بفعل المفاجأة أو بفعل حسابات اعتمادها في تعاملهم مع الأحداث ريثما يتسنى لهم ترجيح الكفة، وإنما ينصرف بالدرجة الأولى إلى تلك الإجراءات المتخذة في اتجاه تكريس دولة القانون كما تجلى ذلك في دستور 1989، الذي أقر دون شرط تلك الحقوق الأساسية ولا سيما المجتمع المدني الذي تتنامى من خلاله المطالبات الاجتماعية من طرف مختلف الجمعيات، بما في ذلك للجوء إلى الإضراب بشكل مكثف، أضف إلى ذلك انتشار الصحف الخاصة وممارسة حرية الرأي على نطاق واسع[3].وبالتالي وجد مفهوم المجتمع المدني صدى كبيرا لدى بعض الفئات الوسطى، وتم الاعتراف له بالشرعية من طرف النظام السياسي، كما أنه ظهور التيار الديني في الجزائر (الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحديدا، الذي كان يعتمد على إستراتيجية المواجهة الفعلية ولفظية ، ونقد كلي وجدري لهذا النظام أكسبه قاعدة شعبية واسعة وأنشأ الآلاف من الجمعيات الدينية والخيرية التي استطاعت تأطير المجتمع، وعرفت كيف تستغل المعارضة الشعبية[4]، إلا أن شدة الصراع وشيوع العنف أدخل البلد في حرب أهلية أدت بتراجع دور المجتمع المدني وضعفه.

2.2. 3 تجربة المجمع المدني في المغرب:

إن أغلب الباحثين المغاربة الذين تأملوا المجتمع المدني يتفقون أن هناك عوامل عديدة ومتنوعة ذات نمط سياسي واقتصادي وثقافي ساهمت في تنمية المجتمع المدني[5]، فعلى الصعيد السياسي يعود تطور المجتمع المدني أساسا إلى الانفتاح الذي عرفه المغرب خلال العقد الأخير مع

---

[1] Paul Balata, Op Cit, p. 167.

[2] عبد الناصر جابي، النظام السياسي الجزائري، المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال، أعمال الندوة عبر الإقليمية حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، أبريل، معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، برينستون، ص210.

[3] محمد مناد، النظام السياسي الجزائري قطعية أم استمرار؟ أعمال الندوة عبر الإقليمية حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، أبريل، معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، برينستون ، ص.102.

[4] عبد الناصر جابي، المرجع السابق الذكر، ص.213.

[5] عائشة بلعربي، الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب، تأكيد مواطنة النساء، أعمال الندوة عبر الإقليمية حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، أبريل 1996، معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وآسيا الوسطى، برينستون، ص.155.

الدمقرطة المتصاعدة للمؤسسات والتطور الذي لم يسبق له مثيل للحركة من أجل حقوق الإنسان ، أما اقتصاديا فقد عرف المغرب في نهاية السبعينات اختلالات اقتصادية جد خطيرة، أجبرت الحكومة المغربية تحت ضغط صندوق النقد الدولي إلى تبني سياسة استقرار وتصحيح التوازنات الاقتصادية والتي قادت الدولة إلى التخلي عن جزء من مسؤوليتها للقطاع الخاص زد على ذلك توسع التعليم والتراكم الثقافي الملحوظ قد أثار اهتمام المواطنين وفتح لهم آفاقا جديدة، ولقد ساهم ولوج مجال التعليم واستثمار فضاءات جديدة للحرية ، وتوسيع حرية التعبير ودخول النساء الحقول الاقتصادية والعلمية والثقافية واندراج نضال المرأة في النضال العام من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وعن الديمقراطية وإقامة دولة القانون[1]، فزداد نشاط المجتمع المدني من اجل حماية وإعلاء هذه الحقوق، كما أن حركة حقوق الإنسان شكلت رهانا أساسيا، ومع التطور البطيء لطابعها المهني فإن هذه الحركة كانت دائما تسعى إلى تعديل عميق لطبيعة العلاقة بين الفرد والسلطة وتغيير قاعدة اللعبة السياسية وإجراء نقل تدريجي من دولة المخزن إلى دولة قانون حقيقية تلتزم بالمبادئ الدستورية الناتجة عن الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها[2] .

3 .دور المجتمع المدني المغاربي في ظل الحراك العربي ورهاناته المستقبلية:

في ظل استمرار سياسة تتعمد تغييب المجتمع المدني وتهميشه استطاع هذا الأخير أن يتحول بفعل الوقائع والأحداث والأزمات من مجرد شريك ثانوي إلى طرف أساسي ناقدا للأوضاع محدثا إحدى أكبر الثورات عرفت "بالربيع العربي" والتي غدت مثالا يلهم المحتجين في كثير من دول العالم الساعين إلى إحداث تحولات جذرية في بلدانهم، فكانت البداية في تونس ثم تجاوزت الحدود لتصل إلى الجزائر والمغرب وإن كانت بدرجات متفاوتة في القوة، على إثرها لعب المجتمع المدني دورا إيجابيا في عملية التغيير و التحول الديمقراطي.

3 .1. تأثير المجتمع المدني المغاربي في عملية التحول الديمقرطي:

إن نزول الشباب في كل من تونس والمغرب والجزائر إلى الشوارع مدعومين بشرائح واسعة من المجتمع المدني من أجل المطالبة بالحريات ،والديمقراطية، والكرامة، والعيش الكريم ،وإسقاط الطغاة والفاسدين، جعل الأنظمة الحاكمة تقدم على إصلاحات غيرت الوجه السياسي لهذه الدول.

1.1.3 دور المجتمع المدني في تونس:

لقد كانت الخيبة عامة لدى الشعب التونسي الذي صدم بالأوهام المسوقة حول ما سمي المعجزة التونسية التي تحولت إلى سراب وأصبح الإعلام المعارض والفاعلون في المجتمع المدني يتهمون النظام بأنه حول تونس إلى مجتمع متصحر على جميع المستويات التنموية والأخلاقية، مع تفاقم نسب الجريمة والانحراف الشبابي وكذلك بظهور الإحباط العام لدى المواطنين الذين اكتشفوا أن مشكلتهم لا تتمثل في خلق الثروة، وهي موجودة، ولكن في كيفية إدارة وتوزيع هذه الثروة على الفئات والجهات، ولم تعد الصورة المشرقة لتونس بن علي مقنعة[3] خاصة بعدما التهمت النار جسد ذلك الشاب البوعزيزي، والتي تقوى لهيبها، بحيث وصلت إلى أفئدة الشباب التونسي[4]، شكلت الشرار الأول للانتفاضة التونسية تم تأطيرها من قبل الناشطين الحقوقيين، وخرجي الجامعات العاطلين عن العمل والتي دعمتها منظمات المجتمع المدني الذين اعتمدوا

[1] Denoeux G et Gateau L, L'essor des Associations au Maroc à la recherche de la citoyenneté, Revue Maghreb-Machrek , N°190, Octobre, p.p. 19.39

[2] عبد العزيز بناني، الحركة المغربية لحقوق الإنسان، النضال من أجل المواطنة ودولة القانون، أعمال الندوة عبر الإقليمية حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي ، أبريل، معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، برينستون، ص197.

[3] آمال حجيج وآخرون، المرجع السابق الذكر ، ص281.

[4] محمد بوبوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة، دار الخليج للصحافة والنشر، الطبعة الأولى، 2017، ص 136.

على الخبرة المتراكمة لعقود من العمل الجماعي في تونس وتحالف المتظاهرين الشباب الإبداعي والناشطين من ذوي الخبرة شارك فيها كل من (نقابة العمال، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات،نقابة المحامين الوطنية التونسية الرابطة التونسية لحقوق الإنسان)[1] استطاعت بفضل جهودها أن تصاعد من وتيرة الاحتجاجات شهدت انضمام كافة شرائح الشعب التونسي أدت إلى تغيير نظام الحكم وتبني إصلاحات سياسية جديدة، وظهور المجتمع المدني كشريك اجتماعي واكب العمليتين الانتخابيتين (2014-2011). ساهم في صنع السياسة في المرحلة الانتقالية وشارك في إعداد مشاريع القوانين (كقانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وقانون العدالة الانتقالية)، كما عمل ممثلو المجتمع المدني مباشرة مع المشرعين في عملية صياغة الدستور بالتفاوض مع الأحزاب السياسية من أجل الحفاظ على الأهداف الأصلية للثورة، وبالتالي فقد جنبت مؤسسات المجتمع المدني التونسي البلاد من حرب أهلية ودمار من خلال ريادتها في إدارة الحوار عندما كانت عملية صياغة الدستور على حافة الانهيار فأثبتت جدارتها في خوض تجربة التحول الديمقراطي السلمي بنجاح وإرساء معالم الديمقراطية عن طريق نشر الوعي الوطني والإدارة السلمية للخلاف، وهو ما جعلها تحصل على جائزة نوبل للسلام في 2015/10/09[2].

2.1.3 دور المجتمع المدني في المغرب:

بحكم الجوار الجغرافي لقد وصلت رياح الربيع العربي إلى المملكة المغربية وحدث تمرد شعبي في المغرب عرف بحركة 20 فبراير التي نظمت تظاهرت يومية شملت معظم مدن المغرب الرئيسية شباب ينشط عبر شبكة التواصل الاجتماعي، ويضعون لائحة مطالب[3]، ثم ينضم إليهم آخرون كانوا في حالات المغرب هيئات حقوقية، ومنظمات للمجتمع المدني وأحزابا ثم يرفع سقف المطالب، فاستجابت الدولة لبعض المطالب وحاولت الخروج بأقل الخسائر من عاصفة الثروات العربية، بعد أن عرف بروتوكول القصر كيف يساير تحولات العصر ويتكيف مع متطلبات المرحلة،بادر على إثرها بمجموعة من الإصلاحات الدستورية وسياسية في خطاب 9 مارس 2011 الذي عكس بنية المؤسسة المغربية في ربيع مغربي على طريقتها الخاصة، وتجنب احتجاجات عارمة انبثق عن هذه الإصلاحات استفاء دستوري 01 جويلية 2011 الذي تجند له الكل المساجد والزوايا ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والمنتظمات الحقوقية والفاعلين السياسيين وهذه الوثيقة حازت ثقة 98.4 % من الأصوات المعبر عنها "بنعم".[4] وقد برز دور المجتمع المدني في رسم خريطة المجتمع المغربي عموما كفاعل رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد من خلال تدعيم القرارات المتخذة في مجموعة المجالات (كمدونة الأسرة، وإعادة الاعتبار للثقافة والهوية الأمازيغية كمكون أساسي للبلاد[5] ودوره أيضا في إنجاح ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومشروع الجهوية المتقدمة وترسيخ دعائم حقوق الإنسان والتنمية في الأقاليم الجنوبية لخدمة الأجندة السياسية للمغرب، وتنزيل مشروع الحكم الذاتي .

هذه الديناميكية التي أجابت عنها التوجهات الملكية التي تأخذ على عاتقها الانسجام بين الفاعلين الجمعويين والعموميين من أجل تقوية الحكامة على المستوى المحلي والتنمية البشرية و الاهتمام بالمناطق والجهات غير المؤهلة، والتي ترجمتها الوثيقة الدستورية لتكرس في الفصل 12 أن جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تمارس أنشطتها بحرية في نطاق احترام الدستور والقانون لا يمكن حلها أو توقيفها من

---

[1] أمير وحشي، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 2، 2020، ص439.

[2] أيت عبد المالك نادية، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الراشد (دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني العربي)، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، العدد2، 2019، ص188.

[3] آمال حجيج وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص90.

[4] المرجع نفسه ، ص140.

[5] أحمد مالكي، قراءة في الهندسة العامة للدستور المغربي الجديد (2011) Tabayyn.dohainstitve.org تاريخ الاطلاع: 05 أوت 2020.

لدن السلطات العامة إلا بمقتضى مقرر كما أنها تساهم في قضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إطار من الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة[1].

3.1.3 دور المجتمع المدني في الجزائر:

أما عن المشهد الجزائري، فرغم الاحتجاجات التي اندلعت مطلع سنة 2011 في بعض المناطق الشمالية للبلاد، والذي درج قطاع واسع من الإعلام على وصفها با " احتجاجات الزيت والسكر" إلا أن التحولات السياسية التي شهدتها البيئة الإقليمية العربية، والتي اصطلح على تسميتها " الربيع العربي" توقفت على أعتاب الجزائر، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى خصوصية ارتبطت بما عناه الشعب الجزائري من حالة للا أمن التي لازمته خلال العشرية السوداء، إن المتغير الإقليمي دفع صانع القرار الجزائري إلى التعديل من إستراتيجيه التقليدية، ليتخذ خطوات تدريجية نحو عملية إصلاحية قادها بنفسه، بحيث ألغيت حالة الطوارئ لعام 1992[2]، وتم تخفيف القيود والضوابط المفروضة على وسائل الإعلام الرسمية، وجاءت الإصلاحات السياسية في الجزائر تجسيدا لخطاب الرئيسي الجزائري آنذاك عبد العزيز بوتفليقة إلى الأمة في أبريل 2011 وتتعلق هذه الإصلاحات بإعادة النظر في قوانين تنظم نظام الانتخابات[3] والأحزاب[4] والإعلام[5] والجمعيات[6] وكذا قانوني البلدية[7] والولاية[8]وقانون ترقية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة[9]، وقانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية[10]، إضافة إلى تعديل الدستور[11] الدستور[11] الذي أجل البث فيه إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية في منتصف عام 2012. ومن التغيرات التي حصلت في تلك الآونة السماح بالملكية الخاصة للمحطات التلفزيونية والإذاعية المحلية .

إلى جانب فتح المجال أمام المواطنين للمشاركة في تسيير شؤون البلدية وفق القانون رقم 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية الذي يؤكد على ضرورة التسيير الجواري وتكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية بحيث نص على ضرورة تجسيد الأسس التي كرسها الدستور ضمن المنظومة القانونية في المجال الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري والسيادة الشعبية، ومما تضمنه التقرير التمهيدي وتوصيات النواب التأكيد على ضرورة إشراك المواطنين، لا سيما من خلال المجتمع المدني في تسيير شؤونه والمساهمة الفعالة في التنمية المحلية، فتغيب القنوات المشاركة في اتخاذ القرارات المحلية ترتب عنه آثار سلبية تجلت في استياء المواطنين من قيامهم بغلق مقرات البلدية أو الطرقات، وفي بعض الأحيان القيام بأعمال تخريبية متخذين من العنف وسيلة للحوار.

---

[1] خليل سعدي، المجتمع المدني ، الديمقراطية التشاركية بالمغرب، أية علاقة http:///www.marocdroit.com تاريخ الإطلاع :05 أوت 2020.

[2] أمر رقم 11-01 المؤرخ في 23 فبراير 2011 يتضمن رفع حالة الطوارئ، ج.ر، العدد 12، المؤرخة في 23 فبراير 2011، ص4.

[3] القانون العضوي رقم 12- 01 المؤرخ في 12 يناير، 2012 المتعلق بنظام الانتخابات، ج.ر، العدد1 المؤرخة في 14 يناير 2012ن ص9.

[4] القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 12 يناير المتعلق بالأحزاب السياسية، ج.ر، العدد 2، المؤرخة في 15 يناير، ص21.

[5] القانون رقم 12-05، المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بالإعلام، ج.ر، العدد 2 المؤرخة في 15 يناير 2012ن ص21.

[6] القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بالجمعيات، ج.ر، العدد 2، المؤرخة في 15 يناير 2012، ص33.

[7] القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان المتعلق بالبلدية، ج.ر، رقم 37 المؤرخة في 03 جويلية 2011، ص4

[8] القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري، المتعلق بالولاية، ج.ر، رقم 12، المؤرخة في 29 فبراير 2012.

[9] القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 يناير 2012 يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، ج.ر، العدد 1 المؤرخة في 14 يناير 2012، ص46.

[10] القانون العضوي رقم 12-02 المؤرخ في 12 يناير، يحدد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، ج.ر، العدد1، المؤرخة في 14 يناير، 2012، ص41.

[11] قانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 يتضمن تعديل الدستوري، ج.ر، العدد 14، المؤرخة في 7 مارس 2016.

3.2.التحديات المستقبلية التي تواجه المجتمع المدني: بالرغم ما حققه المجتمع المدني من تغير وتحولات لا زالت بعض التحديات تواجهه

1.2.3.إشكالية التمويل الخارجي وانعكاساته على أداء منظمات المجتمع المدني في الفضاء المغاربي:

إن التطورات والتحولات التي شهدها العالم العربي، عرفت انتشارا واسعا للجمعيات بحيث تتوزع على خارطة واسعة في مختلف الأنشطة وتتصدر الجزائر دول المغرب بنحو 93654 جمعية[1] يليها المغرب بأزيد من 50.000 جمعية حسب وزير الداخلية المغربي ثم تونس بـ 9694 حسب تصريح وزير داخليتها[2]. لكن يبدو أن ظاهرة انتشار الجمعيات ظاهرة ارتبطت بالربيع العربي، إذ تشير البيانات المنشورة في هذا الشأن في مصر مثلا إلى تزايد أعداد منظمات المجتمع المدني تحت مسميات مختلفة بعد ثورة 25 يناير، بشكل أصبح لافت للنظر إلى درجة أن محافظة واحدة فقط في مصر تم تأسيس فيها حوالي 350 جمعية، وأن الكثير من هذه الجمعيات تلقت إعانات من الخارج[3]، لكن المثير للجدل هو التمويل الخارجي الذي قد لا يقع في إطار العمل الخيري، بل يتم في إطار استراتيجيات سياسية تتبناها هيئات أجنبية تؤثر سلبا على برامج هذه المنظمات وعلى روابطها بالمجتمع، ويمكنها من التدخل في الشؤون المحلية، وقد يأتي التمويل الأجنبي مقترنا ببعض الشروط تثير الشكوك ولا تتناسب مع الأهداف الحقيقية لمؤسسات المجتمع المدني[4] الأمر الذي يستدعي أن يلتفت المسؤولون في الفضاء المغاربي إلى هذا الأمر ويتم الإعلان عن القواعد التي يجب مراعاتها في هذا الشأن. وتطوير أجهزة المراقبة والمتابعة، كما يجب أن تبادر كل دولة في المغرب العربي إلى إنشاء كيانات مستقلة كصناديق خاصة لدعم مؤسسات المجتمع المدني لتضمن استمرار عمل هذه المؤسسات من دون أن تطلب الدعم المادي من الخارج.

2.2.3. ضرورة إشراك المجتمع المدني في عملية التكامل المغاربي:

لعل من أهم التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي هو أن يكون لها دورا إيجابيا في اتجاه تفعيل فكرة الاتحاد المغاربي ودعم عوامل التكامل بين أجزاءه، لأن فكرة الاتحاد المغاربي فكرة طموحة وعملية في عالم تتحكم في قرارته المهمة الكيانات الكبيرة وتفرض التبعية على الكيانات الصغيرة[5] ولكي يفعل المشروع المغاربي يتطلب الأمر تكاثف جهود اكبر عدد ممكن من مواطني الفضاء المغاربي والأمل والأمل معقود بعد اختفاء بعض الحكام الذين انفردوا بحق اتخاذ القرارت أن يتمكن المجتمع المدني في مغرب ما بعد الربيع العربي من المساهمة

[1] لقد بلغ عدد الجمعيات في الجزائر 93654 جمعية معتمدة من طرف الدولة على المستوى الوطني والمحلي حسب التصريحات الرسمية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بتاريخ 12 يناير 2012، من بينها 92627 جمعية محلية 1027إلا أن هذه الجمعيات أوفقت نشاطها أو لا تمارسه (نقلا عن جريدة الشروق الصادرة بتاريخ 12 أبريل 2012).

[2] آمال حجيج وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 101.

[3] صفاء عزب ،التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في قفص الاتهام، http://www.majalla.com/arb/article 55 236 396 تاريخ الاطلاع 08 أوت 2020.

[4] محسن عوض، إشكاليات الأداء في منظمات المجتمع المدني، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح ، 21-22 جوان 2004،الإسكندرية ، ص.172.

[5] آمال حجيج وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص .107.

في اتخاذ القرارات المجتمعية، بحيث يقوم بدور فعال في تعبئة الجماهير للعمل الجد لتحقيق ولو بدرجة معقولة التقارب المغاربي[1]، لكن هذا الإجراء يتطلب البحث الجاد لإيجاد السبل والآليات لإشراك منظمات المجتمع المدني في ذلك، ويتحقق ذلك عن طريق:

– العمل على تفعيل ما هو موجود من مؤسسات مجتمع مدني ذات طابع مغاربي وإعطائها الحيوية اللازمة.

– منح مؤسسات المجتمع المدني مساحة كافية من الحرية للتحرك والمبادرة على المستوى المغاربي لخلق التواصل المطلوب بين بلدان المغاربية والمساهمة في تنمية التعاون بينها وربط جسور للتواصل الدائم بين مواطني المغرب العربي يشعرهم بمسؤوليتهم ودورهم الحاسم في البناء المغاربي[2].

4.خاتمة

رغم اختلاف الدول المغاربية عن بعضها البعض من حيث علاقتها بمؤسسات المجتمع المدني، فإن لا يمكن لأحد أن ينكر الدور التي قامت به منظمات المجتمع المدني سواء كان ذلك عن طريق مشاركة سياسية فعلية كما حدث في المغرب في الثمانينات، أو عن طريق الثورات والانتفاضات في مطلع العشرية الثانية في القرن الحادي والعشرين والتي غيرت الوجه السياسي لهذه الدول، ولا تزال تهز أسس الأنظمة التي بدا وكأنها أبدية في عدد من الدول الأخرى، وحتى تكتمل عملية التغيير في المنطقة يستوجب بناء ديمقراطية حقيقية تقوم على إتاحة مساحات للحرية لقوى وتنظيمات المجتمع بتشكيلاتها المختلفة وإطلاق الحريات المدنية والسياسية وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير واحترام الحق في التجمع السلمي، والحق في حرية التكوين الجمعيات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، والانضمام إليها والمشاركة فيها وترسيخ الضمانات القانونية التي كفلتها الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ،إضافة إلى خلق إطار يستوعب اهنمامات الشباب المغاربي ويعزز حضورهم في مختلف القضايا التي تهم بلدانهم،إلى جانب دعوة مؤسسات المجتمع المدني إلى تعزيز مشاركة المرأة في كافة المجالات وفي مواقع القيادة وصنع القرار من أجل النهوض بحقوقها وإزلة كافة أشكال التميز ضدها .فإن المأمول هو المزيد من انتشار المبادئ الديمقراطية والسلوك الديمقراطي الذي كلما انتشر انتشرت معه ثقافة الديمقراطية، أمكن الحديث عن الاتحاد المغاربي بلغة غير اللغة التي سادت حتى الآن[3]، ومن جهة أخرى فإن الشعوب التي انتفضت على حكامها تتطلع أن يؤتي الربيع ثماره الاقتصادية، وهي بعد أن ذاقت طعم الحرية وكسرت حاجزا الخوف وأدركت حجم القدرات الكامنة لديها، لن تستكين وستظل ترفع الصوت مطالبة يتحقق أهدافها في التنمية الحقيقية وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل تنقل هؤلاء الشباب من الاحتجاج في الشارع إلى العمل الدءوب لتحسين مستوى معيشتهم وتوسيع حرياتهم وخياراتهم[4].

[1] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، (1989-2007)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص.392.

[2] محمد بوبوش، المرجع السابق الذكر، ص.194.

[3] آمال حجيج وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص91

[4] محمد دياب ، الربيع العربي هل يتحول إلى ربيع اقتصادي؟، مجلة العربي، العدد 606، جويلية 2013، ص.78.

5.قائمة المراجع :

النصوص القانونية والتنظيمية :

القانون العضري رقم 12- 01 المؤرخ في 12 يناير، 2012 المتعلق بنظام الانتخابات، ج.ر، العدد1،المؤرخة في 14 يناير 2012.

القانون العضوي رقم 12- 02 المؤرخ في 12 يناير، يحدد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، ج.ر، العدد1، المؤرخة في 14 يناير، 2012.

القانون العضوي رقم 12- 03 المؤرخ في 12 يناير 2012 يحدد كيفيات توسيع خطوط تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، ج.ر، العدد 1 المؤرخة في 14 يناير 2012.

القانون العضوي رقم 12- 04 المؤرخ في 12 يناير المتعلق بالأحزاب السياسية، ج.ر، العدد 2، المؤرخة في 15 يناير.

القانون رقم 12- 05، المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بالإعلام، ج.ر، العدد 2 ،المؤرخة في 15 يناير 2012.

القانون رقم 12- 06 المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بالجمعيات، ج ر، العدد 2، المؤرخة في 15 يناير 2012.

القانون رقم 12- 07 المؤرخ في 21 فيفري، المتعلق بالولاية، ج.ر، رقم 12، المؤرخة في 29 فبراير 2012.

القانون رقم 11- 10 المؤرخ في 22 جوان المتعلق بالبلدية، ج.ر، رقم 37ن المؤرخة في 03 جويلية 2011.

أمر رقم 11-01 المؤرخ في 23 فبراير 2011 يتضمن رفع حالة الطوارئ، ج.ر، العدد 12، المؤرخة في 23 فبراير 2011.

قانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 يتضمن تعديل الدستوري، ج.ر، العدد 14، المؤرخة في 7 مارس 2016.

المؤلفات:

إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012.

آمال حجيج وآخرون، المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)65، 2013.

سمير أمين وآخرون، العلاقات الأوروبية، قراءة نقدية، مركز البحوث العربية مع التعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.

صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، (1989-2007)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

علي ليلة، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 2007.

محمد بوبوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة، دار الخليج للصحافة والنشر، الطبعة الأولى، 2017.

المقالات:

أيت عبد المالك نادية، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الراشد (دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني العربي، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، العدد2، 2019.

أمير وحشي، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 2، 2020.

محمد دياب ، الربيع العربي هل يتحول إلى ربيع اقتصادي؟، مجلة العربي، العدد 606، جويلية 2013.

وداد غزلاني، واقع المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق الرشادة، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، العدد 05، 2015.

المداخلات والتقارير:

أشغال الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت، يناير 1992 وصدرت على شكل كتاب جماعي، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، سبتمبر 1992.

عائشة بلعربي، الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب، تأكيد مواطنة النساء، أعمال الندوة عبر الإقليمية حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، أبريل 1996، معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وآسيا الوسطى، برينستون.

عبد العزيز بناني، الحركة المغربية لحقوق الإنسان، النضال من أجل المواطنة ودولة القانون، أعمال الندوة عبر الإقليمية حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي ، أبريل، معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، برينستون.

عبد الناصر جابي، النظام السياسي الجزائري، المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال، أعمال الندوة عبر الإقليمية حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، أبريل 1996، معد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، برينستون.

محسن عوض، إشكاليات الأداء في منظمات المجتمع المدني، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح ، 21-22 الإسكندرية، جوان 2004.

محمد هناد، النظام السياسي الجزائري قطعية أم استمرار؟ أعمال الندوة عبر الإقليمية حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، أبريل، معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، برتستون.

باقر النجار، المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح، أعمال الندوة الإقليمية: المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، 21 – 22 جوان 2004، الإسكندرية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، نيويورك، يناير، 1997.

الرسائل:

بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيد وتقييم السياسات العامة، دراسة حالة الجزائر، 2009/1989، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

مواقع الانترنت:

أحمد مالكي، قراءة في الهندسة العامة للدستور المغربي الجديد (2011) Tabayyn.dohainstitve.org تاريخ الاطلاع: 05 أوت 2020.

خليل سعدي، المجتمع المدني، الديمقراطية التشاركية بالمغرب، أية علاقة https://www.marocdroit.com تاريخ الاطلاع :05 أوت 2020.

صفاء عزب التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في قفص الاتهام، 396 236 55 http://www.majalla.com/arb/article تاريخ الاطلاع 08 أوت 2020.

المراجع باللغة الأجنبية :

Denoeux G et Gâteau L , L'essor des Associations au Maroc à la recherche de la citoyenneté, Revue Maghreb-Machrek , N°190, Octobre.

Paul Balta, l'émergence de la société civile, Revue Panoramiques, N°41, 1999.

مصادر أخرى:

يومية الشروق، الصادرة يوم 12 أبريل 2012.